

الاقتصادية والسياسية التي ترافقه. ومع اتساع نفوذها تتحول إلى شريك في القرار السياسي إن لم تصبح مسيطرة عليه. فأوسلو من وجهة النظر الأميركية - الصهيونية ليست سوى الوصفة المركبة لتثبيت نظام المناعة المجتمعي الفلسطيني في أراضي الـ 67، في سبيل تحقيق تسوية لمصلحة إسرائيل، عبر توظيف سلة من أدوات القوة «الناعمة» الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية، تضاف إلى القوة «الظلمة» للاحتلال.

إن ما يطلق عليه البرجوازيين البيروقراطية والطفيلية هما ظاهرة واسعة الانتشار في دول الطرف الرأسمالي، إلا أن خصوصيتهما في الحالة الفلسطينية أنهما إنتاج التخريب بالأنابيب في المختبرات الإمبريالية، فهما لا تستندان إلى أي قاعدة إنتاجية داخلية تكافئ دورهما السياسي، الأمر الذي يمثل مصدر هشاشتهما العالية، إضافة إلى أزمة التمثيل السياسي التي تعانينها، فإي اضطراب في أجهزة تنفسهما الاصطناعي في دول المركز الرأسمالي يعصف بهما بشدة، وبالآطر السياسية الممتلئة لهما.

إذاً، لأول مرة في تاريخ النضال الفلسطيني يخرج عدو لنا «منا وفينا»، لتغدو عبثية ومهزلة استمرار المفاوضات من وجهة نظر مصالح الشعب الفلسطيني، ضرورة لاستمرار «بزنس» عدونا «الفلسطيني»، مما يعني أن نضال الحركة الوطنية الفلسطينية اكتسب بعداً جديداً لم يكن حاضراً على نحو جدي قبل أوسلو، ألا وهو البعد الاجتماعي. فلم يعد الصراع الأساسي للشعب الفلسطيني مع الكيان الصهيوني وحده، بل أضيفت إليه القوى الاجتماعية المستفيدة من منظومة أوسلو والمستمتدة في الدفاع عنها، فالتحم النضال الوطني مع النضال الاجتماعي.

إن مهمة إعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ضمنها المصالحة، لا يمكن أن تجري عبر «تبويس شوارب» التمثيلات السياسية لهذه القوى الموجودة بجزء غير يسير في قيادات فصائل منظمة التحرير، لا بل إن تحقيق ونجاح هذه المهمة لا يمكن أن يجري سوى عبر الاشتباك معها، الأمر الذي لا يتحقق عبر منافستها على دخول مؤسسات السلطة اللاوطنية. إن هذه المهمة تتجاوز ضرورتها إلى واقعيتها، فالعالم والإقليم يتغيران بتسارع ولمصلحة تقدم الشعب الفلسطيني وقواه الحية، ولمصلحة انتقاله من الدفاع إلى الهجوم.

إن ما تقدم، مضافة إليه عدة عوامل فلسطينية أخرى، يمثلان تحدياً وفرصاً لكل القوى الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها اليسار المقاوم، لكونه الحامل المفترض للقضية الاجتماعية، فهل يسارع إلى رفع راية المقاومة (وعلى رأسها الكفاح المسلح) ذات البعد الاجتماعي، ويعبر عنها برؤية ملموسة حول كيفية إعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية؟

\* باحث وأكاديمي فلسطيني

تنفيذه الوظيفة الموكلة إليه ضمن الأجندة الإمبريالية في المنطقة كشرط إجباري مقابل فتح قنوات الضخ المالي. فارتباط السلطة بالأجندة الإمبريالية هو ارتباط بنيوي لا يغير من جوهره وجود شخص أو آخر على رأسها، وهو ما يشهد عليه اغتيال هذه المنظومة، بغض النظر عن هوية المنفذ المباشر، للشهيد أبو عمار عندما أعاق ومانع مسار أوسلو، معطلاً بذلك مصالح المستفيدين منه داخل السلطة والمجتمع، فسارعوا إلى التخلص منه بالتنسيق مع الإسرائيلي.

فالسلطة مجرد وكيل متعاقد مع الاحتلال ورعاته الدوليين، وظيفته الأساسية قمع النضال الوطني في سبيل تجسيد الحقوق التاريخية، إذ أظهرت إحدى الدراسات أن حصة وزارة الداخلية والأمن من الإنفاق الحكومي في عام 2011 قاربت الثلث (31%)، على أن حصة وزارة التعليم لم تتجاوز 19.4% وحصة وزارة الصحة 11%. أما نسبة عديد الشرطة والأمن الفلسطينيين إلى عدد السكان، فهي الأعلى في العالم، إذ تلغ عنصر أمن أو شرطة واحداً لكل 75 مواطناً. أما عندما تعجز أو تقصر السلطة بالقيام بوظيفتها الأمنية، فيقوم الطرف الأصيل، متمثلاً في الاحتلال، بالتدخل على نحو مباشر لقمع الحركة الوطنية، وهو ما تشهد عليه العمليات الإسرائيلية اليومية في الضفة. إن سلطة أوسلو هي من حيث

## 86% هن الصادرات الفلسطينية ذهبت إلى إسرائيل و70% هن الواردات أتت منها

الجوهر أكثر من شركة أمنية خاصة وأقل من سلطة، إنها سلطة القمع الذاتي الفلسطيني. ففي أجهزتها البيروقراطية من أمنية وسواها، ومؤسساتها الاقتصادية، تكونت طبقة بيروقراطية تعتنش على أجندة أوسلو التفريطية والتنسيق الأمني مع الاحتلال لقمع المقاومة الفلسطينية.

إذاً، مقابل المقاربة الساذجة للجانب الفلسطيني لاتفاق أوسلو، استندت الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني إلى رؤية أكثر عمقاً وتمثيلاً لمصالحهما، التي تقوم على ما يدعى «نظرية السلام الاقتصادي» النيوليبرالية، التي تعالج دور الترابط والتشابك الاقتصادي بين الدول، عبر التحرير التجاري والمالي، في تخفيف حدة الصراعات وتجنب نشوء نزاعات. رغم سذاجة الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، والخلاصات التي تصل إليها، فإنها تحمل في طياتها شيئاً من الحقيقة دون أن تعالجه. فالانفتاح الاقتصادي لبلدان الأطراف يخلق ويقوي طبقات طفيلية تستمد وجودها الاجتماعي وأرباحها من الانفتاح والتبعية

عنفية» بقطعها عن سياقاتها التاريخية وتقديمها إلى الفلسطيني كبديل للكفاح المسلح، إضافة إلى محاولات فاشلة لتصنيع نماذج محلية من هذه «المقاومة».

### الراسمال الفلسطيني

على النقيض من الراسمال المحلي في الضفة وغزة المحدود القدرات والمتضرر من منظومة أوسلو، برز راسمال الشتات المتطور ليؤدي دوراً رئيسياً في مسار التفريط، دافعاً نحوه منذ السبعينيات على الأقل. على أن عرفات عمل على تطوير نفوذ راسمال الشتات، إذ لجأ بعيد أوسلو غير مرة إلى إجهاض محاولاتهم المشاركة على نحو مباشر في صنع القرار السياسي، لكن طبيعة منظومة أوسلو مثلت بيئة حاضنة لتزايد دورهم السياسي لدرجة تمكنا من القول إنهم أصبحوا جزءاً أساسياً إن لم يكن مسيطراً داخل السلطة. على أن وصول سلام فياض مثل مؤشراً لمجاورتهم «عصب» القرار السياسي لسلطة أوسلو ومشاركتهم في صنعها.

طفيلية رأس المال هذا، حيث يعمل في قطاع الخدمات غير الإنتاجي، تجعل استمرار أعماله وأرباحه مرتبطاً بتدفق المساعدات الدولية والرؤى السياسي الإسرائيلي، المشروطين بتنفيذ أجندة أوسلو، وهو ما يجعل منه حاملاً اجتماعياً عضوياً للتفريط بالثوابت الوطنية.

أكثر من ذلك، تطرح الكثير من الأسئلة حول الدوافع الحقيقية لاستثمار راسمال الشتات في اقتصاد الضفة وغزة، في ظل المخاطر الاستثمارية الكبرى وعدم مقدرة منظومة أوسلو على الاستثمار. فعلى سبيل المثال، يستمر القطاع المصرفي الخاص في منح مختلف أنواع القروض، رغم وصول مؤشرات الدين العام والخاص إلى مستويات استثنائية لا تتناسب ووضع الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص 29% من الدخل المحلي، أما قروض السلطة المأخوذة من المصارف الخاصة، فبلغت 110% من أصول القطاع المصرفي الخاص (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013). فهل يعد راسمال الشتات مجرد باحث عن الربح في ظل منظومة أوسلو الآيلة حتماً للانفجار الاقتصادي والسياسي؟ أم أن دوره في الاقتصاد الفلسطيني مدفوع الثمن، لكن خارج الحدود الفلسطينية؟

### سلطة أوسلو

كنتيجة لما تقدم، لا تمتلك سلطة «الحكم الذاتي» وقيادتها السياسية أي مقوم من مقومات الاستقلالية الضرورية لتمثيل مصالح الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يحفل تاريخها بشواهد علنية، وآخرها قبولها صاغرة العودة إلى المفاوضات رغم عدم تحقق «شروطها» بإيقاف الاستيطان. فهي ليست كياناً أصيلاً يستمد وجوده واستمراره من المدد الذاتي للشعب الفلسطيني، وإنما من

التنظيمات السياسية، وبشكله غير المباشر والأكثر فاعلية عبر تكوين منظومة ريع للعمل في الشأن العام والسياسي، مستبدلة العمل الوطني النضالي الطوعي وما يستلزمه من تضحيات، بالعمل «الاجتماعي» و«المدني» المدفوع الأجر، مما يمثل آلية حرف وإفساد لفضاء النشاط السياسي والعام. الأمر الذي تجلى عبر ديناميّة تنافس داخل المجتمع الأهلي الفلسطيني للحصول على التمويل الدولي، تنافس يكتسي طابع توسل «الرجل الأبيض».

تجدد الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات ذات صلة بالشأن السياسي حصلت على ما يقارب 30% من التمويل الدولي المقدم للمنظمات غير الحكومية، وبلغ عدد المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في الضفة وغزة 49 منظمة، إضافة إلى أكثر من 258 برنامج، أما منظمات التنمية التي تعمل ضمن الأجندة النيوليبرالية، فبلغ تعدادها أكثر من 100 منظمة عام 2006 حسب تقرير مؤسسة ماس.

تؤدي دوراً أساسياً في تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة الصحية والإحسانية، إذ بلغ عدد المنظمات المتخصصة في هذا المجال 715 في عام 2006، وحصلت على 35% من الدعم الدولي المقدم للمنظمات غير الحكومية في فلسطين، حسب تقرير مؤسسة ماس، إضافة إلى دورها الرئيسي في خلق فرص عمل، إذ تقدر نسبة العاملين فيها بـ 10% من اليد العاملة الفلسطينية، وتمتاز بمستويات أجور أعلى من موظفي السلطة والقطاع الخاص. إذاً، تمثل هذه المنظمات أحد عناصر منظومة الضبط والتحكم في مستوى الماساة المعيشية للفلسطيني، بحيث لا تتجاوز حدود المحتمل.

المساعدات المالية الدولية الرسمية التي تقدم للمنظمات غير الحكومية العاملة في الشأن السياسي مشروطة سياسياً على نحو مباشر أو غير مباشر عبر اقتصار الدعم على برامج ومشاريع محددة. أهم هذه الاشتراطات السياسية هي:

- إسقاط أراضي الـ 48 من التداول، فلا يمكن تمويل المنظمات والبرامج التي تدافع عن حق الفلسطينيين بالعودة إلى قراهم ومدنهم الأصلية. من اللافت للنظر في هذا السياق الانخفاض المطرد لعدد المنظمات غير الحكومية الممولة دولياً والعاملة في مجال الخدمات الاجتماعية في القدس الشرقية، تزامناً مع توجه إسرائيل لإعلان القدس عاصمة أبدية وتضاعف عملية التهويد.

- تجنب التعامل مع قضية اللاجئين إلا في الإطار الإنساني والإحساني وتقديم الخدمات الاجتماعية، دون التطرق والتركيز على حق العودة إلى أراضي الـ 48.

أما في ما يخص أساليب النضال الفلسطيني، فيجري التركيز على قضية المقاومة «الشعبية» للاحتلال وتلميع نماذج وتجارب عالمية (غير

أيلول من سنة 1993. عشرون عاماً مضت، لا أحد لها وصفاً أجمل وأدق مما قاله الشاعر الكبير نزار قباني:

عشرون عاماً فوق درب الهوى  
ولا يزال الدرب مجهولاً  
فمرة كنت أنا قاتلاً  
وأكثر المرات مقتولاً

عشرون عاماً.. يا كتاب الهوى  
ولم أزل في الصفحة الأولى  
صدق نزار قباني. عشرون عاماً ولم نزل في الصفحة الأولى، عشرون عاماً ولم نزل نجاهد لحفظ حروف أبجدية السلام مع العدو، عشرون عاماً وطفل أوسلو لم يزل يتعثر وهو يتعلم المشي على طريق السلام، عشرون عاماً ونحن في متاهة وأوهام لا متناهية. عشرون عاماً نحو الدولة التي قال فيها الشاعر الكبير محمود درويش

ما أوسع الثورة... ما أضيق الرحلة... ما أكبر الفكرة... ما أصغر الدولة!

\* كاتب وباحث فلسطيني

## نجحت إسرائيل في جعل هذه المستوطنات واقعا مسلماً بوجوده

كبيراً من أراضي الضفة الغربية الاستراتيجية، مما يجعل تصور قيام دولة فلسطينية مستحيلاً.

أما النجاح الأكبر لإسرائيل، فكان في جعل الطرف الفلسطيني يقدم التنازل تلو التنازل، حتى بات لا يملك أية ورقة أو عنصر قوة في المفاوضات، كما نجح في فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضهما بعضاً وتعميق النسخ الفلسطيني الفلسطيني.

منذ أيام بدأت جولة جديدة من المفاوضات، وعلى جدول أعمالها قضايا ما يسمى الحل النهائي، أي القضايا التي من أجل حلها كان قد جرى توقيع اتفاق أوسلو في الثالث عشر من

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما كان يأمل المشاركون في أوسلو، كان يُفترض بالقيادة الفلسطينية، لو كانت حريصة على مصالح شعبيها، وكحد أدنى وفيه لوعودها السلمية، أن تجري مراجعة حقيقية لنهجها، وبعد ذلك أن تستخلص العبر بما يخدم الحقوق الوطنية الفلسطينية. إلا أنها لم تكتف بتجاهلها للقيام بالمراجعة، بل تابعت نهجها السابق، كأن شيئاً لم يكن، ومن ثم أوغلت في مسارها الذي يمثل خطراً متعاظماً على مستقبل الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة إلى الإسرائيلي، فقد كانت هذه الفترة وقت عمل جاد لتكريس واقع يصعب على أي اتفاق مستقبلي تجاوزه. ولقد أستطاع أن يحقق نقاطاً عديدة لمصلحته، أهمها بناء المستوطنات بتسارع أكبر مما كان في فترة «الحرب». كذلك نجحت إسرائيل في جعل هذه المستوطنات واقعا مسلماً بوجوده حتى لو كان بحجة مقايضتها بأرض في الـ 48. علماً أن هذه المستوطنات والطرق التابعة لها ابتلعت جزءاً

يمكن الحديث في ظل نكت الطرف الإسرائيلي لكل العهود والمواثيق، وإجبار الطرف الفلسطيني على تناسي الأمر، والعودة إلى المفاوضات ضمن الشروط الإسرائيلية المذلة، ولنا في المستوطنات مثل ساطع. إنها مفارقة أن يؤدي انطلاق قطار السلام إلى وقوع ضحايا أكثر بكثير من الصراع المسلح. والمفارقة الأكبر أن يشبه قطار التسوية لعبة قطار الأطفال ذي السكة الدائرية. يسير القطار ويدور، ومن ثم يعود إلى نقطة البداية. يدور القطار بلا نهاية إلى أن تفرغ البطارية فيتوقف توقفاً اضطرارياً بانتظار إعادة شحنها، وبعد ذلك تطلق صفارة الانطلاق من جديد ليُعاد القطار دورانه المعهود والمحدد سلفاً، وهكذا دواليك.

بعد مضي عشرين عاماً، وبعدما أظهر الطرف الفلسطيني التزامه الكلي بالاتفاقات، وعلاوة على ذلك قدم تنازلات إضافية جعلته عارياً أمام الطرف الأخر، وبعدما أبدى الجانب الإسرائيلي تمنعه الشديد للوفاء بالتزاماته، وبعد الفشل الذريع في الوصول إلى إنهاء